

## تفسير البحر المحيط

@ 272 @ وأبو عمر في رواية الجعفي : واتبعوا ساكنة التاء مبنية للمفعول على حذف مضاف ، لأنه مما يتعدى إلى مفعولين ، أي جزاء ما أترفوا فيه . وقال الزمخشري : ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة أنهم اتبعوا جزاء إترافهم ، وهذا معنى قوي لتقدم الإنجاء كأنه قيل : إلا قليلاً ممن أنجينا منهم وهلك السائر . .

2 ( { وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِدَّ لَكَ الْفُرْقَىٰ بِظُلْمٍ ۖ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ \* وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا يَزَالُُونَ مُخْتَلِفِينَ \* إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۚ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ \* وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُوَدِّعُ بِهِ فُؤَادَكَ ۚ وَجَاءَكَ فِي هَٰذِهِ الْحَقُّ ۚ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْعَامِلِينَ \* وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا ۚ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ۚ إِنَّا عَامِلُونَ \* وَانْتَظِرُوا ۚ إِنَّا مُنْتَظِرُونَ \* وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا ۚ فَاعْبُدْهُ ۚ وَتَوَكَّلْ ۚ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } ) 2 .

{ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِدَّ لَكَ الْفُرْقَىٰ بِظُلْمٍ ۖ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ } : تقدم تفسير شبه هذه الآية في الأنعام ، إلا أن هنا ليهلك وهي آكد في النفي ، لأنه على مذهب الكوفيين زيدت اللام في خبر كان على سبيل التوكيد ، وعلى مذهب البصريين نوجه النفي إلى الخبر المحذوف المتعلق به اللام ، وهنا وأهلها مصلحون . قال الطبري : بشرك منهم وهم مصلحون أي : مصلحون في أعمالهم وسيرهم ، وعدل بعضهم في بعض أي : أنه لا بد من معصيته تقترب بكفرهم ، قاله الطبري ناقلاً . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، وإنما ذهب قائله إلى نحو ما قال : إن [ ] يمهل الدول على الكفر ولا يمهلها على الظلم والجور ، ولو عكس لكان ذلك متجهاً أي : ما كان [ ] ليعذب أمة بظلمهم في معاصيهم وهم مصلحون في الإيمان . والذي رجح ابن عطية أن يكون التأويل بظلم منه تعالى عن ذلك . وقال الزمخشري : وأهلها مصلحون تنزيهاً لذاته عن الظلم ، وإيداناً بأن إهلاك المصلحين من الظلم انتهى . وهو مصادم للحديث : ( أنهلك وفينا الصالحون ) قال : نعم ، ( إذا كثر الخبث ) وللآية : { وَاتَّقُوا ۚ فِتْنَةً ۚ لَا تُصِيبَنَّ ۚ الَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ مِنْكُمْ ۚ خَاصَّةً ۚ } . . { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا يَزَالُُونَ }

مُخْتَلِفِينَ \* إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ { : قال الزمخشري : يعني لاضطرارهم إلى أن يكونوا أهل ملة واحدة وهي ملة الإسلام كقوله : { وَأَنْ هَذَا \* أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً } وهذا كلام يتضمن نفي الاضطرار ، وأنه لم يقهرهم على الاتفاق على دين الحق ، ولكنه مكنهم من الاختبار الذي هو أساس التكليف ، فاختار بعضهم الحق ، وبعضهم الباطل ، فاختلفوا ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك إلا ناساً هداهم الله ولطف بهم فاتفقوا على دين الحق غير مختلفين فيه انتهى . وهو على طريقة الاعتزال .

وقال ابن عباس وقتادة : أمة واحدة مؤمنة حتى لا يقع منهم كفر ، لكنه تعالى لم يشأ ذلك . وقال الضحاك : لو شاء لجعلهم على هدى أو ضلالة ، والظاهر أن قوله : ولا يزالون مختلفين ، هو من الاختلاف الذي هو ضد الاتفاق ، وأنَّ المعنى في الحق والباطل قاله : ابن عباس ، وقال مجاهد : في الأديان ، وقال الحسن : في الأرزاق والأحوال من تسخير بعضهم لبعض ، وقال عكرمة : في الأهواء ، وقال ابن بحر : المراد أنَّ بعضهم يخلف بعضاً ، فيكون الآتي خلفاً للماضي . قال : ومنه قولهم : ما اختلف الجديدان ، أي خلف أحدهما صاحبه . وإلاَّ من رحم استثناء متصل من قوله : ولا يزالون مختلفين ، ولا ضرورة تدعو إلى أنه بمعنى لكن ، فيكون استثناء منقطعاً كما ذهب إليه الحوفي ، والإشارة بقوله : ولذلك خلقهم ، إلى المصدر المفهوم من قوله : مختلفين ، كما قال : إذا نهى السفية جرى إليه . فعاد الضمير إلى المصدر المفهوم من اسم الفاعل ، كأنه قيل : وللاختلاف خلقهم ، ويكون على حذف مضاف أي